ظاهرة التطفل على مائدة التاريخ

أ. د. سامي الصقار



لا أدري أهو من حسن حظ التاريخ أم من سوء حظه، أن يُقبل كثير من المتطفلين على مائدته، بخلاف العلوم الأخرى التي قلما نجد أحداً من غير أربابها يسمح لنفسه بخوض مواضيعها والجرأة على الكتابة فيها. أما التاريخ فيبدو أن أبوابه مشرَّعة مفتوحة يدخلها من يشاء، ويكتب في موضوعاته من يريد حتى ولو كان غير مؤهل للكتابة التاريخية، كأن الكتابة فيه لا تحتاج إلى إعداد خاص أو توفير الآلات والمعدات الضرورية مع التدريب اللازم! ولهذا فالمجلات العامة والصحف تزخر بالمقالات التي تتناول جوانب من التاريخ، ولا سيما التاريخ الإسلامي الذي أصبح مشاعاً للجميع، فيكتب فيه الناس دون أن يراعوا القواعد المنهجية من رجوع إلى المصادر وتوثيق للمعلومات أو مناقشة للروايات واستخلاص للنتائج.

أنا لا أنكر أن هناك بين الهواة من يستطيع أن يؤدي للكتابة التاريخية حقها، ويخرج بدراسة ناضجة تزيد في غنى المكتبة التاريخية وتدعمها. ويحضرني الآن الكتاب القيم الذي صنفه الأستاذ عباس العزاوي - رحمه الله - بعنوان «العراق بين احتلالين» الذي غطى فيه حقبة تاريخية في غاية الأهمية تقع بين الاحتلال المغولي لبغداد في عام ٦٥٦هـ/ ١٢٥٨م، والاحتلال البريطاني للعراق في سنة ١٣٣٦هـ/ ١٩١٧م. ويقع الكتاب في ثمانية مجلدات، وقد احتاج المؤلف في تأليفه إلى مراجعة عدد كبير من المصادر في مختلف اللغات، ومنها اللغتان الفارسية والتركية اللتان يجيدهما الأستاذ العزاوي ـ رحمه الله ـ. وقد ساعده إتقانه لهاتين اللغتين علاوة على اللغة العربية في تصنيف هذا الكتاب القيم رغم أن المؤلف ـ رحمه الله ـ لم يكن من أهل التاريخ، وإنما كان من رجال القانون البارزين، ولكن ليس كل المتطفلين على الكتابة التاريخية هم على شاكلة الأستاذ العزاوي وفي كفاءته ومستواه.

إن الذي دعاني إلى طرق هذا الموضوع هو ما نشرته جريدة «الشرق الأوسط» الصادرة في لندن في العدد (٥٢٣٢) ليوم الجمعة الموافق ٣ من شوال ١٤١٣هـ/ ٢٦ من آذار (مارس) ١٩٩٣م عن وسائل الإنارة في المساجد في العصور الإسلامية، من إعداد مكتب الجريدة في باريس، تناول المقال الوسائل التي استعملها المسلمون في إنارة المساجد، ومنها السُّرُج التي تصنع من النحاس أو الفخار، وتوقد بالزيت والقناديل والشموع التي يُصنع لها قواعد خاصة عرفت بالشمعدانات، وما إلى ذلك. في الحقيقة أن الموضوع مهم وطريف ولا يتسع له مقال عابر، خاصة وأنه يشمل العصور الإسلامية كلها على مدار ١٤ قرناً من الزمان. ولكن الذي أريد مناقشته ليس هذه النقطة، وإنما هدفي هو إلقاء الضوء على ما اتسم به المقال من عدم الدقة التي ينبغي مراعاتها

في مختلف الدراسات ومنها الدراسات التاريخية، وغياب التوثيق، وإلاّ لصار بوسع كل من هبّ ودبّ أن يختار ما يحلو له من الموضوعات، ويحبّر فيه بضع صفحات، ويدفعها إلى المطبعة للنشر، ويزعم أن ما كتبه هو بحث في التاريخ!

إن لي على هذا المقال عدداً من الملحوظات هي:

١ - جاء في المقال (ص ٢٠ من الجريدة) النص الآتي: «قال ابن الزبير في كتاب (الذخائر والتحف): لما ولي محمد الأمين الخلافة بعد أبيه هارون الرشيد سنة ثلاث وتسعين ومئة أمرني أن أحصي ما في الخزائن من الكسوة والفرش... وألف نور للشمع... إلخ».

هنا ينبغي التوقف عند كلمة «أمرني» التي توحي من النص السابق بأن المأمور هو ابن الزبير مؤلف كتاب (الذخائر والتحف)، إذ لم يرد ذكر أي شخص آخر وجّه إليه الأمين أمره بالإحصاء، إلا أن ذلك من باب المستحيلات لأن الأمين - كما هو معروف - تولى الخلافة في عام ١٩٣هـ، في حين أن ابن الزبير هو من أهل القرن الخامس الهجري، أي عاش بعد ذلك بحوالي ثلاثة قرون، ولا بد أن الشخص الذي قام بالإحصاء هو شخص آخر، وهو الذي نقل ابن الزبير أقواله، ولكن فات على كاتب المقال أن يذكره، مما يدل على أن الكاتب لم يألف قواعد منهج البحث التاريخي. ويؤيد هذا الظن أن الكاتب الفاضل لم يكلف نفسه عناء الإشارة إلى رقم الصفحة في كتاب (الذخائر والتحف) التي رجع إليها، فضلاً عن طبعة الكتاب، وما إلى ذلك من التفاصيل الواجب ذكرها عند الإشارة إلى المصادر وفقاً للقواعد المذكورة.

ولدى مراجعة كتاب (الذخائر والتحف - طبعة الكويت في سنة ١٩٥٩م) نجد في القصة رقم (٣٠٢) في الصفحة (٢١٤) أن الفضل بن الربيع هو صاحب ذلك القول، وأن الأمين قد أمره بإحصاء ما في خزائن أبيه. والفضل

هذا كان حاجباً للرشيد ثم تولى القيـام بشئون الوزارة للأمين من بعده، وقد توفي في عام ٢٠٨هـ ـ انظر «شذرات الذهب» لابن العماد الحنبلي، طبعة بيروت، ج٢: ص٢٠ ـ. وهكـذا فإن الشخص الذي أمره الأمين بالإحصاء هو الفضل وليس ابن الزبير. والجدير بالذكر أن هنـاك شخصاً يدعى ابن الزبير أيضاً، هو أحمد بن علي الغسـاني، ويعرف بـالرشيد الأسـواني، وكان مشـاركاً في عـدد من العلوم، وقد تـوفي في سنة ٥٦٣هـ ـ انظر «معجم المؤلفين» لعمر رضـا كحالة، ج١: ص٣١٥ ـ ولذا ينبغي ألا يخلط بين الاثنين.

ثم هناك مـا قاله كاتب المقـال عن وجود «ألف نور للشمع» بين تركـة الرشيد التي أُحصيت، وقد وقع في قـوله هذا شيء من التصحيف، إذ لا وجـود لكلمة «نـور» في النص الأصلي، وإنما هي (تـور) بـالتـاء المثنـاة، والمقصـود بها كما في معجمي «الصحـاح» و «لسـان العـرب» هـو الإنـاء، وزاد على ذلك المستشرق (دوزي) في معجمه المسمى «تكملة المعاجم العـربية» أن كلمة «تور» وتجمع على «أتوار» هي المشكاة والثريا والشمعـدان. ويؤيد ذلك قول ابن الزبير إن الفضل ابن الربيع وجد في تركة الرشيد «ألف تور للشمع» أي «ألف شمعدان». ويؤكد هذا المعنى ما ورد في مـواضع أخرى من كتاب «الذخـائر والتحف» نفسه، ففي القصـة رقم ٩١ (ص٧٩) ورد ذكر هـديـة بعث بها طغريل بك السلجـوقي إلى ملك الروم في عـام ٤٤٨هـ، كـان ضمنها مئة قطعـة «أتوار فضـة بشمع موكبي كبار»، وورد في القصة رقم ١١١ (ص ٩٢) ذكر الاحتفال بزواج الرشيد بزبيدة، حيث أوقد بين يديه شمع العنبر في «أتوار الذهب».

وهكذا فقـد وقع كاتـب المقال في خطأ منشـؤه ـ في ظني ـ هو عـدم اعتياده ممارسة البحث التاريخي وفق الأصول المقررة في هذا الشأن.

٢ – أن كاتب المقال أهمل الإشارة إلى مواضع نقله من المصادر سواء أكان ذلك كتاب «الذخائر والتحف» أم غيره، من ذلك مثلاً ما نقله عن الأزرقي مؤرخ مكة فيما يتعلق بعدد قناديل المسجد الحرام في القرن الثالث الهجري، رغم أن هذا العدد كان هو العنوان الذي اختاره الكاتب لمقاله، وقد كان حريا به أن يدعمه بذكر رقم الصفحة من كتاب «أخبار مكة» الذي رجع إليه الذي لم يذكر اسمه على الأقل.

ومثل ذلك ما نقله عن كتاب «مسالك الأبصار» لابن فضل الله العمري الذي يقع في عشرات الأجزاء، فإن الكاتب الفاضل لم يذكر رقم الصفحة ولا الجزء الذي رجع إليه منه. ومثل ذلك ما نقله عن ابن الفقيه الذي لم يتفضل علينا حتى بذكر اسم كتابه، فضلاً عن رقم صفحة الكتاب الذي اقتبس منه معلوماته. ونقل بعض المعلومات عن ابن الجوزي، ولم يذكر عنوان الكتاب الذي نقل عنه والمعروف أن لابن الجوزي عشرات من المصنفات مما يجعل تحديد الكتاب المنقول عنه، أمراً أكثر حتمية، ولكنني على أي حال رجّحت أن يكون المقصود هو كتابه «المنتظم» الذي يقع في ١٨ جزءاً، ولذا صار من المتعين هنا تعيين الجزء ورقم الصفحة، ولقد اهتديتُ بحمد الله إلى موضع النقل وهو الجزء الثامن عشر في الصفحة ٢٠٣ (من طبعة دار الكتب العلمية في بيروت). كذلك نقل كاتب المقال عن ابن بطوطة، وهنا أيضاً لم يذكر اسم الكتاب ولا رقم الصفحة فضلاً عن الطبعة، خصوصاً وأن رحلة ابن بطوطة ــ وهي على الأرجح مصدر النقل ــ طبعت عدة مرات، ومن العسير الاهتداء إلى الموضع الصحيح فيها.

٣ – ورد في المقال قول الكاتب: «وكانت ترد إلى الخلفاء العباسيين هدايا ثمينة من الخلفاء والسلاطين والملوك والأمراء من أنحاء العالم الإسلامي». وهنا

أتوقف عند عبارة «من الخلفاء»، إذ هي تشير إلى وجود خلفاء عاصروا خلفاء بني العباس، وكانوا يهادونهم، وهذا قول يعد وروده في مقال تاريخي في منتهى الغرابة، إذ لا يقبله من كان له أدنى معرفة بالتاريخ الإسلامي. فالمعروف أن العصر العباسي شهد وجود خلافتين إلى جانب الخلافة العباسية: الأولى هي الخلافة الفاطمية في مصر، والثانية هي الخلافة الأموية في الأندلس، وهاتان الخلافتان هما في نظر العباسيين مزيفتان، ويشاركهم في هذا الرأي غالبية المسلمين، إذ لا يصح شرعاً وجود أكثر من خلافة إسلامية واحدة تنتظم دار الإسلام في وقت واحد، أما ما عداها فهو خروج على الجماعة الإسلامية[1]، ثم إن الخلافتين المذكورتين من جانبيهما لا تعترفان بشرعية الخلافة العباسية بطبيعة الحال، ولو اعترفتا بشرعيتها لما بقي المبرر لوجود أي منهما. وقد أدى هذا الوضع الدقيق إلى عدم قيام علاقات بينهما وبين الخلافة العباسية، وحل محلها العداء المستحكم. ولذلك فليس من المتصور أن يقوم الخلفاء الفاطميون أو الخلفاء الأمويون في الأندلس بإرسال هدايا ثمينة أو غير ثمينة إلى أعدائهم من خلفاء بني العباس في بغداد. وعلى قدر علمي لم يسجل التاريخ ولاحالة شاذة واحدة في هذا الصدد.

٤ - ورد في المقال نقلاً عن كتاب «مسالك الأبصار» أن في جامع قرطبة بيتاً فيه «طسوت ذهب وفضة وحسك وكلها لوقيد الشمع في ليلة سبع وعشرين من رمضان». وقد فسر الكاتب (الحسك) بأنه شوك يستخدم لأغراض عسكرية. أنا لا أشك في أن الحسك شوك، وأن نوعاً منه يصنع من المعادن يمكن أن يستخدم لأغراض عسكرية، لكن الذي أشك فيه أن يكون الحسك في النص المقتبس من «مسالك الأبصار» هو شوك في الأساس، إذ يقتضي السياق أن يكون هذا الحسك مادة تشبه في طبيعتها الذهب والفضة التي صنعت منها الطسوت،

والطسوت هنا ينبغي أن تكون آنية أو شمعدانات تركب عليها الشموع. ولذلك فإن الشوك الذي يستخدم لأغراض عسكرية لا يمكن أن يكون هو المقصود في هذا المضمار. ولعل الكلمة الأصلية قد تصحفت حتى صارت «حسك»، ولكن الكاتب الفاضل تقبل النص على علاته، وفسره بالشكل الذي يبعده عن الحقيقة. وأنا من جانبي عجزتُ عن رد هذه الكلمة إلى أصل مقبول يمكن أن يزيل هذه الشبهة.

٥ - جاء في المقال بالنسبة لكتابة منقوشة على شمعدان موجود في مشهد الإمام علي بن أبي طالب ــ كرم الله وجهه ـ في العراق، قول الكاتب: «ونقرأ في الشريط العلوي سورة النور: بسم الله الرحمن الرحيم. الله نور السموات والأرض مثل نوره كمشكاة فيها مصباح . . . إلخ الآية . . .». فالنص بشكله هذا يوحي للقارئ بأن الاقتباس هو (سورة النور) كلها أو بدايتها على الأقل، في حين أن هذا الاقتباس ما هو إلا الآية (٣٥) من تلك السورة. ولذلك كان حريا بالكاتب أن يكون أكثر دقة فيوضح ذلك بجلاء، ويقول: «ونقرأ في الشريط العلوي الآية ٣٥ من سورة النور. . . إلخ» وفقاً لما جرى عليه العرف في مثل هذه الحالة.

٦ - ورد في المقال ذكر لمدينة (داقوق) التي قال عنها الكاتب إنها تقع في شمال العراق. وهنا لي ملحوظتان: الأولى هي أن الاسم الأصلي الصحيح للمدينة هو (دقوقاء) حسبما ذكر ياقوت الحموي في «معجم البلدان» (انظر ج٢، ص٤٥٩، طبعة صادر). ولكن الناس خففوا هذا الاسم في زماننا هذا فصار (داقوق). ودقوقاء مدينة قديمة، وقد كان لها مكانة في التاريخ، إذ وقعت فيها معركة قتل فيها الكثير من الخوارج فرثاهم أحد شعرائهم بقوله:

بنفسي قتلى في دقوقاء غودرت وقد قُطّعت منهم رءوس وأذرع

والملحوظة الثانية هي أن هذه المدينة ليست في شمال العراق، وإنما هي في المنطقة الشرقية منه بالقرب من مدينة (كركوك) التي كانت تسمى في العصر العباسي بمدينة (الكرخيني) من أعمال شهرزور.

٧ - ولي على مقال (الشرق الأوسط) ملحوظة أخيرة هي أن الصورة الملحقة بالمقال التي كُتب تحتها هذه العبارة (الشمعدان: إضاءة وزينة) يتوقع القارئ أن يجد في تلك الصورة نماذج للشمعدانات، ولكنه يجدها صورة لثريا من الكريستال ــ أي: البلور ــ معلقة في سقف قبة مزخرفة، ولا علاقة لها قط بالشمعدانات التي تجهز بها المساجد! وما دام الشيء بالشيء يذكر - كما يقولون - فإنني أود أن أنتهز الفرصة فأنبه القارئ إلى أن هذا المقال لم يأت على ذكر الثريات - ويسميها إخواننا المصريون: النجفات ــ التي صارت تعلق في المساجد ولا سيما الكبرى منها في إسطنبول وغيرها من العواصم الإسلامية، وهي تصنع عادة من البلور أو النحاس. ثم إن هناك ثريات من نوع خاص عرفت في المغرب العربي، وهي في الأساس عبارة عن نواقيس كنسية نقلها حكام المغرب من الأندلس، وأدخلوا عليها بعض التعديلات فحولوها إلى ثريات جُهزت بها الجوامع المغربية، ومنها جامع القرويين في فاس. وقد كانت تلك النواقيس موضوعاً لمقال طريف نشرته مجلة (الدارة) الصادرة في الرياض في عددها لأشهر رجب ــ شعبان ــ رمضان ١٤١٢هـ، بعنوان «ثريات من النواقيس في جامع القرويين في مدينة فاس»، كما نشرت تعليقاً على ذلك المقال في عددها لأشهر المحرم - صفر ــ ربيع الأول ١٤١٣هـ، وكان بعنوان «ثريا جامع تازة». وهكذا فإن مقال «الشرق الأوسط» قد أغفل وسيلة مهمة من وسائل إنارة المساجد طغى وجودها على بقية الوسائل.

وخلاصة القول فإن هذا المقال قد جانب الصواب من نواح عديدة، وكان

حـريا بصحيفـة كبرى مثل «الشرق الأوسط» ألا تتسامح في نشر المقـالات التي تعالج موضوعات علمية إلا بعـد عرضها على ذوي الاختصاص وإجازتها منهم على غـرار المقالات التي تعـالج موضـوعـات طبية مثـلاً، إذ ينبغي التحقق من خلوهـا من الأوهـام والأخطاء قبل نشرهـا حماية لصحة القـراء، وهنا أيضـاً فإن المقالات التاريخية والأدبية تستحق عناية مماثلة حرصاً على سلامة أفكار القراء من تسرب الأغلاط إليها شأنها شأن تلك المقالات سواءً بسواء.

هذا نموذج واحد من نماذج التطفل على مائدة التاريخ، ولكنه ليس النموذج الـوحيد، كما قـد يظن البعض فيتهمني بـالمبـالغة والتعميم. ولـذلك سأختـار نموذجـاً آخر، وهو في هذه المرة من مقـال نشرته صحيفة «رسالـة الجامعة» التي يصدرها قسم الإعلام في جامعة الملك سعود بالرياض، وكان نشره في العدد رقم (٤٩٧) الصـادر في ٢٤ من شعبـان ١٤١٣هـ الموافق ١٥ من شبـاط (فبرايـر) ١٩٩٣م بعنوان «ترجمة العلـوم بين العزلة ومخاوف الاستلاب»، وهـو يدور حول موضوع تـدريس العلوم باللغة العـربية، وترجمة الكتب العلميـة إلى هذه اللغة، وهو مـوضوع كثر الخلاف بشأن الشـق الأول منه، أي: شق التعليم. وإنني لا يهمني هنا هذا الجانب من المقال على أهميتـه، لكن الذي يهمني هو أن الكاتب تناول موضوعاً تاريخيا من أجل دعم الرأي الذي يدعو إليه، ولكنه ـ على ما يبدو ـ لم يكن قد هيأ نفسه لخوض مثل هذا الموضوع، فوقع في الخطأ!

وخـلاصة الأمـر أن كاتب المقـال أشـار إلى بروز عـدد من علماء المسلمين في الطب والفلك وغيرهما، وذكر منهم ابن رشـد وابن سينا وابن النفيس وجـابر بن حيان التوحيدي (كذا). وجميع الأسماء التي ذكرها الكاتب هي أسماء حقيقية لا غبار عليها ما عـدا اسماً واحداً هو الأخير، إذ ليس بين علماء المسلمين من اسمه (جابر بن حيان التوحيـدي)! ويبدو أن الأسماء قد تشابهت على الكاتب بسبب

عدم امتلاكه الخلفية التاريخية، فهناك أولاً (جابر بن حيان الكوفي) المتوفى سنة ٢٠٠هـ/ ٨١٥م، وهو كيمياوي وفيلسوف له تصانيف كثيرة بلغت (٢٣٢) كتاباً، بل زادها البعض إلى (٥٠٠)، وقد ضاع أكثرها، وترجم بعضها إلى اللغة اللاتينية. وجابر هذا ترجم له ابن النديم في كتاب «الفهرست»، والقفطي في «أخبار الحكماء»، وله ترجمة ضافية في كتاب «الأعلام» لخير الدين الزركلي.

وهناك ثانياً (أبو حيان التوحيدي)، وهو علي بن محمد المتوفى سنة ٤٠٠هـ/ ١٠١٠م، وأبو حيان هذا أديب فيلسوف ومتصوف معتزلي الرأي كان من أصحاب ابن العميد والصاحب بن عباد من وزراء بني بويه. له مؤلفات كثيرة سلم منها القليل، إلا أنها كتب قيمة نذكر منها كتاب «المقابسات»، وكتاب «البصائر والذخائر» و«مثالب الوزيرين ابن العميد وابن عباد»، ولكن أشهر مؤلفاته هو «الإمتاع والمؤانسة». وهذه الكتب كلها مطبوعة، وبعضها يقع في عدة مجلدات. ولأبي حيان ترجمة في «معجم الأدباء» لياقوت الحموي، وفي كتاب «بغية الوعاة» للسيوطي، وفي «طبقات الشافعية» للسبكي، كذلك له ترجمة جيدة في كتاب «الأعلام» للزركلي.

وهكذا فليس في التاريخ شخص باسم «جابر بن حيان التوحيدي»، وإنما هناك شخصيتان متميزتان يفصل بينهما قرنان من الزمان، علاوة على الفرق بين حقول اهتمام كل منهما.

وعلاوة على ذلك فإن المقال المذكور تضمن خطأين لهما علاقة بالتاريخ: أولهما أن كاتبه سمّى حكم العثمانيين للبلاد العربية «احتلالاً»، وقد فاته أن حكم أية دولة إسلامية لأي إقليم مسلم لا يمكن وصفه بأنه احتلال، خصوصاً إذا كانت تلك الدولة تحمل صفة الخلافة، كما هو الحال بالنسبة للدولة العثمانية. وإننا لو أخذنا بهذا المنطق الذي أخذ به كاتب المقال، لكان حكم

الدولة الأموية لمصر والعراق وخراسان وبلاد ما وراء النهر وغيرها ـ ما عدا الشام ـ احتلالاً، ومثله حكم الدولة العباسية لجميع تلك الأقاليم ـ ما عدا العراق ـ احتلال أيضاً، وهكذا! في الواقع أن المسلمين لم يعرفوا في تاريخهم اصطلاح «الاحتلال»، وإنما كانوا أينما أقاموا في ديار الإسلام مواطنين في دولة إسلامية بصرف النظر عن موقع عاصمتها، سواءً أكانت دمشق أم بغداد أم الآستانة، وبصرف النظر عن الأسرة التي تحكمها، سواءً أكانت من بني أمية أم من بني العباس أم من بني عثمان! وكان يعتبر مواطنا حتى من كان خاضعاً لحكم دولة خارجة عن سلطان الخليفة كالأندلس، فالأندلسيون كانوا يعاملون في بلاد الدولة العباسية مواطنين أحراراً يتنقلون في أقاليمها من دون قيد أو شرط، ويعملون أينما يريدون. وبقي الحال على هذه الصورة خلال الحكم العثماني، ولم يقع التمييز إلا بعد الحرب العالمية الأولى وزوال الخلافة العثمانية من الوجود.

والخطأ الثاني هو ما ورد في المقال من قول مفاده: «كانت سياسة الحكم التركي في البلاد العربية هي إغلاقها عن جهل أو سوء قصد في وجه أي مؤثرات حضارية تفد من الغرب». وهنا أيضاً فإن كاتب المقال أطلق مقولته على عواهنها دون معرفة الظروف التاريخية التي أحاطت بالدولة العثمانية، ولم يدرك أنها لم تغلق البلاد العربية وغير العربية التي تحكمها عن جهل أو سوء قصد في وجه المؤثرات الحضارية الغربية، وإنما حال دون ذلك انشغالها بتوسيع دار الإسلام في أوربا واضطرارها إلى خوض حروب طاحنة ضد نصارى أوربا حتى وصلت جيوشها إلى قلب تلك القارة، فحاصرت (فيينا) مرتين، وقد كانت عاصمة لإمبراطورية النمسا وارثة الإمبراطورية الرومانية المقدسة، مما ألّب عليها جميع القوى الصليبية التي لم يكن لها همّ سوى شن حرب صليبية جديدة متواصلة ضد الدولة العثمانية لاستنزاف قواها وإشغالها عن التنمية والتطوير

ونشر العلوم، فانعكس أثر ذلك ليس على البلاد العربية وحدها، بل على الأقاليم التركية أيضاً. ولم يقر للدولة الأوربية قرار حتى تمَّ لها تصفية دولة الخلافة في أعقاب الحرب العالمية الأولى، حيث عقدت صفقة مع (أتاتورك) تتضمن إلغاء الخلافة نهائيا، وذلك في عام ١٩٢٤م، مقابل سحب بعض الجيوش الأوربية التي كانت تحتل أجزاء من الأراضي التركية.

هذا ومن الحق أن نقول إن الدولة العثمانية رغم انشغالها بالدفاع عن حوزة الإسلام ما كانت غافلة عن التخلف العلمي الذي أصاب أبناءها، ولذلك بادرت في القرن التاسع عشر الميلادي رغم جميع الصعوبات إلى توفير الأسباب لنهضة علمية تشمل جميع أقاليم الدولة، ومنها الأقاليم العربية. وإن ننس فلا ننسىٰ الدور الذي لعبه (مدحت باشا) الوالي العثماني المعروف الذي تولى ولايتي بغداد والشام والإصلاحات الكبيرة التي قام بها هناك. لذلك فإنه ليس من العدل اتهام الدولة العثمانية بالتقصير في حق البلاد العربية، كما أن ذلك الاتهام لا يصمد أمام حقائق التاريخ، وإنما هي الظروف القاسية التي مرت بها تلك الدولة هي التي أملت عليها أن تكون وحدها في مواجهة القوى الأوربية المعادية الشرسة طيلة عدة قرون، مما لم يدع لها مجالاً لكي تولي النواحي العلمية والثقافية الاهتمام المطلوب. وهذه أمور يدركها أهل التاريخ ويقدرونها حق قدرها، لكن الذين يتطفلون على مائدة التاريخ تأخذهم الأوهام والظنون.

وهناك أنموذج ثالث للفوضى التي تحفل بها المقالات التي يكتبها الهواة، وتنشرها الصحافة دون عرضها للتحكيم من قبل أرباب التخصص، فتقع فيها العشرات من الأخطاء التي كان بالوسع تلافيها، وتجنب تشويه الأداة الصحفية الأنيقة. وهذا الأنموذج هو مقال نشرته مجلة (أهلاً وسهلاً) التي تصدرها الخطوط الجوية السعودية في عددها الخاص بشهري رمضان ــ شوال

١٤١٣هـ/ شهر آذار (مارس) ١٩٩٣م عن زيارة قام بها أحد الأدباء إلى تركيا حيث قضى في ربوعها ١٤ يوماً شاهد خلالها عدداً من معالمها وآثارها، وهو بعنوان (أربعة عشر يوماً في تركيا) نشر على الصفحات (٨ ـ ١٦) من القسم العربي في المجلة.

والحق أن المقال ألقى أضواءً ساطعة على تركيا في ماضيها وحاضرها، وأعطى القارئ فكرة طيبة عن حقيقة أحوالها، خصوصاً وأنه ضم صوراً رائعة تصور مشاهد جميلة من تركيا بمدنها العريقة ومساجدها الضخمة ومتاحفها الغنية بروائع التراث الإسلامي، كما حوى معلومات قيمة تعطي فكرة واضحة عن هذا القطر المسلم الشقيق، وبذلك قدم الكاتب خدمة كبيرة للقراء العرب مثلما خدم السياحة التركية، إذ عرض للمعالم السياحية بأسلوب شائق جذاب يشجع الناس على زيارة تركيا، كذلك أرشدهم إلى مواقع تلك المعالم، مما يمكّنهم من إعداد برامج محكمة للزيارة دون إضاعة شيء من الوقت والمال دون مبرر. ولكن الكاتب لم يكتف بالوصف، إذ تناول بعض المعلومات التاريخية والجغرافية، وتساهل في ضبط الأسماء، فأساء إلى المقال أيما إساءة! وسوف أحاول هنا رصد الأخطاء التي وقع فيها على قدر الإمكان، وأترك للقارئ الحكم على وجاهة ما زعمت وصحة ما ادعيت، وفوق كل ذي علم عليم:

١ - ذكر الكاتب (ص٨) أن الحضارة في تركيا تتمثل في معالمها التاريخية (الرومانية والإسلامية). وهنا أخطأ الكاتب في وصف تلك المعالم على أنها (رومانية). أنا لا أنكر أن الرومان قد حكموا في وقت من الأوقات بلاد الأناضول أو بعض الأجزاء منها على الأقل، ولا سيما في المناطق الغربية ومنها إسطنبول بشقيها الآسيوي والأوربي، لكن الآثار الباقية التي تتميز بها تركيا من غيرها من الأقاليم هي الآثار البيزنطية الكثيرة، إذ كانت إسطنبول هي العاصمة

للدولة البيزنطية بأسرها، ولهذا كثرت آثار تلك الدولة في تركيا، إذ طال حكمها إلى ما يزيد على ألف عام. ولعل سبب وَهْم الكاتب في هذا الشأن هو ما رآه في بعض النشرات السياحية من وصف لتلك الآثار على أنها (رومية)، فظن أن المقصود بها أنها آثار رومانية. في الحقيقة أن الأتراك عندما يذكرون (الروم) فإنهم يقصدون بهم البيزنطيين والشعب الذي انبثق منهم وهو الشعب اليوناني. وتسمية البيزنطيين بالروم هي في الواقع تسمية عربية قديمة، بل هي تسمية قرآنية كما هو واضح من (سورة الروم)، وإن كتب التاريخ الإسلامي تطلق هذا الاسم على أهل بيزنطة وتسمي بلادهم ببلاد الروم، حتى إن المؤرخين المسلمين يسمون السلاجقة الذين حكموا بعض تلك البلاد بسلاجقة الروم، ثم صار هذا الاسم يطلق على الأتراك الذين قطنوا تلك المنطقة في العهد العثماني.

٢ - ورد في المقال (ص٩) أن الأتراك كانت لهم لغتان: أولاهما: لغة الفقراء، وهي اللغة التركية، والثانية هي لغة الأغنياء وهي اللغة العثمانية التي وصفها الكاتب بأنها مزيج من اللغتين العربية والإيرانية (كذا)، وأن (أتاتورك) قد وحّد اللغة لصالح اللغة الأولى. في ظني أن هذا القول ينطوي على شيء كثير من المبالغة، لأن اللغة لا يمكن أن تختص بفئة من الناس دون غيرهم على أساس غناهم أو فقرهم، ولكن يمكن القول إن هناك لغة للتخاطب وأخرى للكتابة والتعليم والمعاملات الرسمية كما هو الحال بالنسبة للهجات العامية العربية التي يستخدمها الناس في حديثهم مع بعضهم بعضاً، إلى جانب اللغة العربية الفصحى المستخدمة في الكتابة وفي التعليم وفي المعاملات الرسمية، وقبل كل ذلك فهي لغة العبادة. وعلى أي حال فإن اللغة العثمانية لم تكن مزيجاً من اللغتين العربية والإيرانية فحسب ـ علماً بأنه لا توجد لغة تسمى إيرانية، إنما هي اللغة الفارسية: وهي التسمية التي تطلق عليها من قبل الإيرانيين

وغيرهم -، وإنما هي - أي: اللغـة العثمانية - في الأساس لغـة تركية تطعّمت على مرّ القرون بمفردات عربيـة وفارسية كثيرة ربما طغت على العنصر الأصلي، وهذه اللغة هي اللغة الرسمية للدولة العثمانيـة، وبها كانت تجري المعاملات الرسمية، وتدوّن العلوم، ويتـم بها التعليم على اختلاف أصنافه ودرجاتـه، ولم يكن هناك ما يمنع الفقير من استخدام تلك اللغة، إذ لا يطالبه أحد إذا ما أراد استخدامها أن يبرز شهادة تـؤيد كونـه من الأغنياء! وظلت هذه اللغـة مستخدمة في تـركيا بشكلهـا العثماني حتى عـام ١٩٢٨م، عنـدمـا قـرر (أتـاتـورك) اتخاذ الحروف اللاتينيـة بدلاً من الحروف العـربية، وعنـدها نشط مؤيدوه لاستبعـاد المفردات العربية والفـارسية وإحلال كلمات تركية الأصل بـدلها، وعند عجزهم عن إيجاد البـديل صاروا يلجئـون إلى اللغات الأوربيـة، ولا سيما إلى اللغـة الفرنسيـة التي غزت اللغة التركية الحديثة بآلاف الكلمات!

٣ - ذكـر الكـاتب (ص٩) أن أزمير ـــ بفتح الهمـزة، والصحيح بكسرهـا - وانطاليـا هما أهم منطقتين سياحيتين في تركيـا، وهذا قول مبـالغ فيه، ذلك لأن إسطنبول هي في الحقيقـة التي تحظى بالأولـوية بين المنـاطق السياحيـة بسبب ما تحويه من معـالم تاريخية عريقة في القـدم تعود إلى العهدين الرومـاني والبيزنطي، وازدادت غنى في العهـد الإسلامي العثماني، فضـلاً عن موقعهـا الفريـد وتمتعها بشـواطيء جميلـة على ضفاف بحـر مـرمـرة وضفـاف البوسفـور من النـاحيتين الآسيويـة والأوربية، عـلاوة على خليج القرن الـذهبي الذي يخترقهـا، وهي إلى جـانب ذلك تضم عـدداً كبيراً من المتـاحف التي تمثل محتـويـاتها تلك العهـود التاريخيـة على اختلافهـا، ثم هناك أسـواقها القـديمة التي تبيع كل شيء قـديم وحـديث مما قـد لا يتـوفر في غيرهـا من المدن التركيـة وغير التركيـة. وقد عـرف السياح هذه الحقـائق كلها، ولذلك فإن سيلهم لا ينقطع عنهـا على مدار السنة

في الصيف والشتاء، بل إن السائح الذي يـريد إزمير وانطاليا، يفضل النزول في إسطنبول أولاً، إذ فيها أكبر مطـار دولي في تركيا. ومنها يأخـذ الطريق البري إلى البلدتين المذكورتين، فتتاح له فـرصة التمتع بمعـالم العاصمة العـريقة لكل من الإمبراطورية البيـزنطية والخلافة العثمانية من بعـدها، كما تتاح له الفرصـة لزيارة (بـورصة) أول عـاصمة للعثمانيين قبـل فتح القسطنطينية، إذ هي على الطـريق العام.

٤ – أن كاتب المقال لم يكن دقيقاً في الغالب في ضبط أسماء المواقع، من ذلك ما ذكره (ص١٠) عندما أشار إلى مدينـة تقع في الطريق إلى مدينة (أفيون) سماها (لوردر) وقـال عنها إنها تقع على نهر بهذا الاسـم. في الحقيقة أن المدينـة المذكورة هي (بُردر BURDUR) وأنها تقع على بحيرة باسمها وليسـت على نهر! أما الجبال التي مرَّ بها فقد سماها (توروس) وصحة اسمها (طوروس) وهي مشهورة جدا إذ كانت الحد الفاصل بين بلاد الشام وبلاد الروم. ثم ذكر الكاتب وجود نهر قرب (كـوتاهيـا)، والرسم الصحيح لاسم هـذه المدينة هـو (كوتـاهية)، وقـد سمى كذلك نهرا باسم (تـومسك) بينما الاسم الصحيح هو (بورسك PORSUK)، ثم ذكر (ص١١) مـدينة قـرب بورصـة سماها (الأقـول)، وقال إنها مشهـورة بلحم الكفتة، والاسم الصحيح لهذه المدينة هو (إنيكول INEGOL)، وشهرتها بالكفتة صحيحة، إلا أن لها شهرة أوسـع هي وجود مصانع كثيرة للموبيليـا فيها. وبعد ذلك ذكر الكـاتب (ص١٢) وهو في طـريقه من بورصـة إلى إسطنبول مـدناً هي (حـاملك) و (أورهان جـاز) و (يارلـو) وكلهـا أسماء مغلوطـة، فالأولى اسمهـا (غيملك)، والثـانية هي (أورهـان غازي) نسبـة إلى السلطان العثماني (الغـازي أورهان)، فالمعروف أن العثمانيين كانوا يطلقون على كل سلطان أو قائد عسكري يغـزو بلاد العـدو لقب (غـازي) إشارة إلى أنـه يغـزو في سبيل الله، وتوسعـوا في

إطلاق هذا اللقب حتى شمل صغار الجند الذين يشاركون في القتال ضد أعداء المسلمين، أما المدينة الثالثة فإن اسمها (يالوه) ولا أظنه يقصد غيرها، إذ قال إن العبّارة نقلته من ميناء مدينة (يـارلو) إلى إسطنبول عبر بحر مرمرة في حوالي (٤٥) دقيقة، وهـذا ينطبق كل الانطباق على (يـالوه) إذ لا يوجـد غيرها من المدن على بحر مرمـرة ما يربطه بإسطنبول عبّارة تستغـرق رحلتها (٤٥) دقيقة، ثم إنها هي حلقة الوصل بين إسطنبول وبورصة. وهنـا أخطأ الكاتب عندما وصف (يالوه) بأنها مدينة كبيرة وأن عدد سكانها يبلغ (ثـلاثة أرباع المليون)، في الواقع أن عدد السكان لا يزيـد على عُشر هذا العدد، وبإمكان السائح أن يعـرف عدد سكان جميع المدن التركيـة التي يـزورها إذ تحرص بلـديـاتها على كتـابه هـذا العـدد على لـوحات أسماء المدن التي تنصب عنـد مـداخل تلك المدن، علاوة على مقـدار ارتفاعها عن سطح البحر إن كانت من المدن الجبلية.

ومن الأمثلة على عدم ضبط الأسماء ما ذكره كاتب المقال (ص١٤) عن بعض معالم إسطنبول، إذ ذكـر ما سماه (متحف توب كابو طـالس)، ولعله معذور في هذه التهجئـة التي سمعها ـ على ما يبـدو ـ من الدليل الذي زار بصحبتـه معالم المدينـة، فأخطأ السمع، ولعل الدليل قـال: (توب كـابو بـالاس) أي: (قصر توب كابو). أما كلمـة (بالاس) فهي الكلمة الإنجليزية PALACE التي تعني (قصر)، والجدير بـالذكـر أن الكـاتب رسم الاسم تحت الصـورة المنشـورة لهذا القصر بشكل (توبكابي) في حين أن الاسم المعتمد في العهد العثماني كان (طوب قابـو سراي) أي: (قصر بوابة المدفع) نسبـة إلى إحدى بوابات سـور إسطنبول. ويعد هذا القصر من أجمل القصور العثمانية، وقد أقيم على ربوة تشرف على بحر مرمرة قريباً من جامع أيا صـوفيا وجامع السلطان أحمد المعروف بالجامع الأزرق. وقـد تحول القصر إلى متحف يضم أثمن الذخـائر التي يعـود بعضها إلى صـدر

الإسلام . هذا وقد وقع كاتب المقال (ص١٤) في خطأ مماثل عندما ذكر بين معالم إسطنبول ما سماه (سراي دول ماباتشيه)، وهذا تحريف عجيب لاسم قصر يعد من أحدث القصور العثمانية الواقعة على شاطيء بحر مرمرة في وسط إسطنبول الأوربية، وصحة اسمه باللغة التركية (دولمه باغشه سراي) أو (قصر دولمه باغشه). والمقصود بهذه التسمية أنه (قصر الحديقة المحشوة ـ أي: المردومة) ذلك لأن الأرض التي أقيم عليها القصر هي في الأساس بقعة من البحر تمَّ ردمها أو حشوها بالأتربة والأحجار حتى ارتفعت عن سطح الماء لبضعة أمتار، فأقيم عليها القصر المذكور بحديقته الغناء وجامعه الرائع. والغريب أن الكاتب عاد في (ص١٦)، وذكر هذا القصر بصيغة أخرى هي (دولمابهشيه) عندما أشار إلى وجود متحف بهذا الاسم!

٥ – من الملاحظ في مقال مجلة (أهلاً وسهلاً) وجود بعض المعلومات التي تعوزها الدقة، وقد سبقت الإشارة إلى صحة عدد سكان مدينة (يالوه)، وأستعرض الآن عدداً من الحالات التي لها علاقة بهذه النقطة أي: عدم الدقة، من ذلك مثلاً ما ذكره الكاتب (ص١٢) من أن في بورصة ما سماه جامعة «أولو جامع» وقال إنها جامعة بايزيد على غرار جامعة الأزهر. في الواقع أن المسجد المسمى «أولو جامع» ليس بجامعة، وإنما هو جامع للعبادة فحسب، ومعنى اسمه «الجامع الكبير»، ويكاد يتكرر هذا الاسم في أكثر المدن التركية، والمقصود به هو الجامع الذي تقام فيه الجمعة وصلاة العيدين، لأن الطقس في تركيا ببرودته القاسية وبكثرة الأمطار، لا يسمح بإقامة مصليات للعيدين في الأماكن المفتوحة، ولذلك استعاضوا عنها بالجوامع الكبيرة. وذكر الكاتب في الصفحة نفسها أن المسافة بين بورصة وإسطنبول تبلغ (١٨٠) كيلومتراً، وهذا التقدير غير صحيح لأن المسافة تزيد على (٢٣٠) كيلومتراً بالطريق البري.

ومن هـذا القبيل ـ فيما يتعلق بتحـريف الأسماء ـ مـا قرأتـه مؤخـراً في إحدى الصحف العربيـة ، وقد فاتني تسجيل اسمها وتـاريخها ، إذ ذكرت مدينـة تركية باسم (سـانليورفه) . وقـد حاولت الاستـدلال عليها فلم أوفق . وبعد مـراجعة بعض الخرائط التركية الحديثـة وجدت مدينـة اسمها SANLI URFA ، وعندها اهتديت إلى أن المدينة التي أشارت إليها الجريدة العـربية آنفة الذكر هي (أورفة) وهي (الرهـا) القديمة الـواقعة في منطقة حـران التي يرد ذكرهـا في كتب التاريخ الإسـلامي ، لا سيما في فترة الحروب الصليبية ، إذ كـانت من المدن التي احتلهـا الصليبيون في حملتهم الأولى ، لكن عماد الدين زنكي ـ رحمه الله ـ استعادها منهم في سنة ٥٣٩هـ . ويسمـي الأتراك هذه المدينة (شـانلي أورفة) أي : (أورفة ذات الشأن) ، تعظيماً لها لأن الأخبار المتـواترة تفيـد بأن سيدنـا إبراهيم الخليل ــ عليه السلام ــ قد حـلَّ فيها في هجرتـه من العراق إلى الشـام . أما تحريـف اسمها إلى (سـايلو رفـه) ، فسببه أن الأتـراك يـرمزون لحرف الشين بحـرف (S) اللاتيني ، ويرسمون تحته شولة ، إذ لا يوجد في اللاتينية حرف لهذا الصوت قائم بذاته ، ولا ينتبه كثير من القراء إلى وجـود تلك الشولة فيقرءونـه بصوت حرف السين . ومن هنا نشأ التحريف .

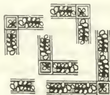
ومثل ذلك مـا تكتبـه بعض الصحـف ، وتـذيعـه كثير من محطـات الإذاعـة والتليفزيـون عن اسم عاصمة البـوسنة ــ أزال الله شدتها ونصر أهلها ــ على أنه (سراجيفو) لأنهم يجدونه مكتوباً بصورة SARAJEVO، ولا يعرفون أن حرف (J) باللغـات السلافية يقـابل حرف (ي) العربي ، ولـذلك يكتب اسم يوغوسـلافيا هكذا JUGOSLAVIA. في الحقيقة أن أمثال هذه الأغلاط كثير، مما يوجب على الكتاب بذل مزيد من الحيطة والتدقيق .

ومن الأمثلة على عدم الدقة والخطأ الجغرافي ما ذكره الكاتب (ص١٢) من أن

بين مدينة بورصة و إسطنبول «بحر البوسفور»، وأشار إلى بحر البوسفور هذا مرة أخرى في الصفحة ١٤ مما يدل على تمسكه بهذه التسمية. وهنا وقع في خطأين: الأول هو أن البوسفور ليس بحراً، وإنما هو مضيق يصل بين بحر مرمرة في الجنوب والبحر الأسود في الشمال، وأن الكاتب نفسه استخدم هذه التسمية الصحيحة في (ص١٤) عندما قام برحلة مائية فيه، وهو أمر لافت للنظر أن يصف (البوسفور) بصفتين متناقضتين ــ بحر ومضيق ــ في صفحة واحدة! والخطأ الثاني هو أن الماء الذي يفصل بين بورصة وإسطنبول هو بحر مرمرة وليس البوسفور، ولعل الكاتب يقصد أنه في طريق سفره بين المدينتين قد عبر مضيق البوسفور على الجسر الذي أشار إليه، وقال إنه افتتح في عام ١٩٨١م، وهنا أخطأ في التاريخ، فالجسر المذكور افتتح قبل هذا التاريخ بأربع سنوات، وهو الجسر المسمى بجسر (أتاتورك) تمييزاً له من مثيله (جسر السلطان محمد الفاتح) الذي افتتح في عام ١٩٩٠م. وخطأ آخر من هذا القبيل ما ذكره كاتب المقال (ص١٢) عندما سمّى (بحر مرمرة) الذي عبره من (يالوه) إلى إسطنبول، سماه «بحيرة مرمرة»، ونسي أنه أطلق عليه في الصفحة نفسها اسمه الصحيح، والأغرب من ذلك أنه سماه في (ص١٤) باسم جديد هو «خليج مرمرة»، وزادني ذلك خطأ جديداً عندما قال إنه يمتد زهاء سبعة كيلومترات، ويفصل بين آسيا وأوربا. لا شك أن مضيق البوسفور وبحر مرمرة إلى جانب مضيق الدردنيل تفصل بين القارتين، لكن بحر مرمرة ـ وهو على شكل معين هندسي ـ يمتد في قطره الطويل إلى ما يزيد على (٢٠٠) كيلومتر من الشرق إلى الغرب، في حين أن طول قطره الصغير الممتد من الشمال إلى الجنوب يبلغ حوالي (١٠٠) كيلومتر، وليس سبعة كيلومترات، اللهم إلا إذا كان الكاتب يقصد بمقولته تلك البوسفور، وعندها يكون قريباً من الحقيقة.

هذا وقد ذكر الكاتب (ص١٦) وجود أربع جامعات في إسطنبول، في حين أن العدد الصحيح هو خمس، إذ فات عليه ذكر جامعة البوسفور المسماة باللغة التركية (بوغازجي يونيفرستي) التي كانت في الأساس كلية أمريكية تسمى (روبرت كوليج) متخصصة في الدراسات الهندسية، ثم أممتها الحكومة التركية، وحوّلتها إلى جامعة بالاسم المذكور، وجعلت لها نظاماً خاصاً من شأنه السماح بتدريس بعض العلوم باللغة الإنجليزية. وتحظى هذه الجامعة بمكانة متميزة بالنسبة للجامعات الأخرى إلى جانب جامعة الشرق الأوسط التي مقرها في أنقرة.

وفي ختام هذه النبذة أود أن أؤكد أنني لا أهدف من وراء ما كتبته الانتقاص من جهود من كتب المقالات التي تناولتها، ولا من قدر الصحف التي نشرتها، فإن لهؤلاء جميعاً أجر المجتهد وإن أخطئوا، ولكن هدفي هو مجرد التنبيه إلى ما قد يقع من أخطاء فيما ينشر في وسائل الإعلام بسبب إقدام بعض الأفاضل على خوض الكتابة في موضوعات ذات صبغة تاريخية تحتاج إلى إعداد خاص وتدريب معين فضلاً عن توفر الآلات والمعدات الضرورية، شأنها شأن غيرها من الموضوعات العلمية. وآمل أن أكون قد وفقت في عرض نماذج حية من الأخطاء التي يقع فيها الكتاب من هذا القبيل، والله من وراء القصد.



الهوامش

(١) وقد تناول القاضي أبو الحسن الماوردي المتوفى سنة ٤٥٠هـ هذا الموضوع في كتابه «الأحكام السلطانية» ـ انظر طبعة دار الكتب العلمية في بيروت، ص٨، ٩ ـ إذ قال: إن أهل الحل والعقد من المسلمين إذا اختاروا إماماً وأجاب هو بالقبول، وقام أولئك ـ أي: أهل الحل والعقد ـ ببيعته انعقدت ببيعتهم له الإمامة، ولزم كل الأمة الدخول في بيعته والانقياد لطاعته.

وقال أيضاً: إنه لو تمَّ التنازع حول شخصين وأيها أصلح للأمة، وجب اختيار أحدهما، ولم يجز العدول عنه إلى غيره إذا ما وُجد بعد ذلك من هو أفضل منه.

ثم قال: إذا انعقدت الإمامة لإمامين في بلدين لم تنعقد إمامتها لأنه لا يجوز أن يكون للأمة إمامان في وقت واحد.

أقول: إننا لو طبقنا ما قاله القاضي الماوردي على حال الخلافة العباسية بالنسبة للخلافتين اللتين وجدتا في الأندلس ومصر، وجدنا أن الخلافة العباسية هي التي تتمتع بالوجود الشرعي، للأسباب الآتية:

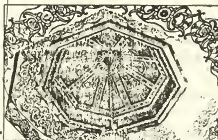
أولاً ـ لأن الإمامة قد انعقدت لخلفاء بني العباس ببيعة أهل الحل والعقد لهم في أغلب أقطار دار الإسلام يوم لم تكن هناك خلافة في الأندلس أو في مصر. ولذلك لزم على كل الأمة الإسلامية الدخول في تلك البيعة، ومن الطبيعي أن ذلك يشمل أهل الأندلس ومصر.

ثانياً ـ لو اكتشف المسلمون بعد انعقاد البيعة لبني العباس أن أمراء بني أمية في الأندلس أو حكام الفاطميين في مصر هم أفضل من الخلفاء العباسيين لما جاز لهم العدول عن بيعة الخليفة العباسي إلى غيره، لأن انعقاد البيعة للعباسيين كانت سابقة.

ثالثاً ـ أن وجود خلافة أموية في الأندلس وخلافة فاطمية في مصر، يتعارض والمبدأ الذي ذكره القاضي الماوردي، ومفاده أنه لا يجوز أن يكون للأمة إمامان في وقت واحد.

وهكذا فليس من الجائز إطلاق تسمية «خلافة» على الحكم الذي قام في الأندلس ومصر وبلاد المغرب، إذ كان من الواجب على حكام تلك البلاد الدخول فيما دخل فيه عامة المسلمين، في بيعة الخليفة العباسي والانقياد لطاعته، ذلك لأن في ادعائهم الخلافة خروجاً على ذلك المبدأ الأساسي، علاوة على تعارضه مع مبدأ وحدة الأمة.

المسجد الحرام كان يضم 455 قنديلاً في القرن الثالث الهجري



أربعة عشر يوماً في تركيا